د. بسام عواضة

الازمة المالية في لبنان

أزمة الدولار

<u>تحديد الأزمة:</u>

هل هي أزمة مالية (تتعلق بالتعاملات المالية)؟

هل هي أزمة اقتصادية (تتعلق بنتائج الحركة الاقتصادية من تجارة و صناعة...) ؟

هل هي أزمه نقدية (تتعلق بالسياسات النقدية المتعلقة بالعملة وتداولها ومعاملاتها)؟

إجتمعت في هذه الأزمة المتشابكة عدة عوامل تفاعلت مع بعضها البعض منها:

1-أزمة سيولة في الدولار و ليس بالعملة الوطنية.

2-أزمة اقتصادية ترتبط بالدولار والتجارة الخارجية.

3- أزمة سياسية.

وللتعامل مع هدة الأزمة يجب الأخذ بعين الإعتبار مواقف المؤسسات التالية :

البنك المركزي ,البنوك, الحكومة.

من خلال السيولة النقدية وسعرالصرف.

في ظل الأزمات تلجأ الدولة عادة الى طباعة العملة لتأمين السيولة النقدية من العملة المحلية، لتسديد القروض و الإلتزامات، وهذا أمر خطير، اذا لم يصاحبه دراسة دقيقة للوضع المالي, ولكنه لا يدعو الى الخوف من إفلاس للدولة . وعلى سبيل المثال :

الدخل السنوي الامريكي الحكومي: 3.5 تريليون

المصروفات الحكومية : 4.5 تريليون

يكون بالتالي عجز الموازنة 1 تريليون

وهذا أمر طبيعي ولا يسبب افلاساً, فالدولة تستدين من البنك المركزي، و هوبدوره يستدين من البنوك .

سبل المعالجه:

1- دراسة حجم الاقتراض الدي قامت به البنوك لاغراض تمويل الدولة، واسبابه ذلك؟ و كيفية معالجته.

2- ما هي القيود والظروف التي تسمح للدولة الاقتراض من البنك المركزي؟
3- هل قامت الدولة بطباعة العملة المحلية بشكل أكثر مما هو مسموح به ؟ و لمادا؟ و بأي حجم؟
4- هل هناك أموال للمودعين تم تحويلها الى الخارج بشكل مفاجئ ؟ وما هو حجم هده المبالغ ؟ وكيف خرجت؟ و كيف دخلت الى البنوك الخارجية؟ لانه من السهل تتبع هده الأموال و إستعادتها في ظل الإتفاقيات بين المنظمات و المؤسسات المالية العالمية.
5- هل هناك قيود او حظر على تحويل الدولار من البنك الفيدرالي الى البنك المركزي اللبناني؟ و لمادا ؟ و سبل المعالجة .

الوضع في لبنان

لا تتطلب الحالة اللبنانية أكثر من مجرد قلق, ولا خوف من افلاس للبنوك,

فالبنوك تعمل في ظل أنظمة حماية تكافلية من الخبرات التي اكتسبتها على مدى السنوات السابقة ، فهي لا تسمح بإفلاس أحدها وتتدخل إما بشرائه أو بدمجه, لأن السماح بإفلاس أحدها يجر الى إفلاسها جميعاً مثل أحجار الدومينو.

و بالتالي لا خوف من إفلاس بنوك في لبنان, فهناك تعثر مالي في معظم البنوك لسداد التزاماتها بالدولار و ليس بالليرة اللبنانية. و هناك عقد ملزم بين البنك و المودع و فيه شروط تحكم هده العلاقة و تحمي ودائع المودعين.

الخيارات في حال تعدر سحب الاموال من البنك بالدولار:

1-القدرة على الإنتظار حتى تنتهي الازمة.

2-عدم القدره على الإنتظار :

- قبول الوديعة بالعملة المحلية وبالسعر الذي تحدده البنوك في ظل القوانين المحلية المرعية الإجراء.
- الإحتفاظ بالوديعة بالدولار الى حين إنتهاء الازمة والإقتراض بالليرة اللبنانية من البنك بضمان الوديعة بالدولار.

قانون ضمان الودائع (لكل دولة قانونها الخاص)

1-صغار المودعين:

كل دول العالم تضمن و تحمي المودعين الصغار.

2-كبار المودعين:

بالتأكيد لديهم مشكلة كبيرة في هذه الظروف, ولكن يجب الأخد بعين الإعتبار العلاقة بين :

أ- مستوى الربح (فائدة مرتفعة)

ب- ومستوى الخطر (قد تعني تأخير استلام قيمة الودائع مع أرباحها لحين إنتهاء الأزمة)

- هناك دول مستفيدة من الأزمة اللبنانية، لأنها تشكل لها فرصة لإستقبال الودائع التي كانت من الممكن أن تأتي الى لبنان في حال لم تكن هناك أزمة.
- يجب الأخد بعين الإعتبار دور الحكومات السابقة في ما آلت اليه الأوضاع نتيجة :

- السياسات الاقتصادية (الدولة).
- السياسات النقدية (مصرف لبنان).
- السياسات المالية (البنوك).

إن إقراض مصرف لبنان المركزي للحكومة اللبنانية لتمويل هذا العجز(سياسات الدولة) , عمدت السياسة الحكومية الى اللجوء للإقتراض المحلي، بدلا من محاولة سد العجز من خلال

تشجيع و تطوير الاقتصاد و زيادة الناتج المحلي, و بالتالي مزيداً من التدهور في الناتج القومي المحلي الدي نتج عنه :

أ- تراكم الدين على الدولة مع الفوائد المترتبة عليها في ظل غياب ناتج محلي يساعد على تحسين الوضع المالي.

ب- قرار البنك المركزي حجز أموال المودعين في البلد و جعلها مجمدة , أدى الى هروب الودائع الأجنبية المحتملة المستقبلية من الخارج وعدم الثقة بقرارات الحكومة.

لدلك يجب إلغاء مثل هذه القرارات من أجل إستعاده الثقة وعودة الودائع الى لبنان.

ج- الهيركات وهو قرار سرقة اموال المودعين بدون حق وبدون مبرر,لأن أموال المودع هي له وحده، مثل بيته و بقية أمواله الخاصه .

كيفية بناء الناتج القومي : يتم بناء الناتج القومي عن طريق:

1-إستغلال الفرص في الموارد المتاحة من أجل تخفيض الإستيراد :

- الزراعة.
- الصناعات البسيطة.

2-العمل على إعادة ثقة المودع المستقبلي من خلال إلغاء جميع القرارات التي تضيّع حقه، ووضع قرارات تضمن له الحصول على حقوقه التامة في التصرف بأمواله كما يشاء.

3-التعامل مع القرارات الدولية بذكاء والبحث عن الحلول وإستغلال الفرص المتاحة (قرار قيصر) ك:

- التعامل البيني بين الدول بعملاتها المحلية (بدون دولار).
- المقايضة بين الدول في المنتجات.

- ....

4-الاخذ بعين الإعتبار الأمور التالية:

أ- دون الشفافية ليس هناك اقتصاد حيث أن إنعدامها يضع حاجزاً بين الدولة و المستثمرين.

ب- إستقرار القوانين و إحترامها و مصداقيتها و شفافيتها.

ت- إن الدولة التي تريد أن تبني مستقبلاً حقيقياً يجب أن تركز على الإستثمار المحلي. لأن الإستثمار الخارجي لا يأت الى الدولة إلا إذا كان عند الشخص إستشمار وطني يؤكد أن هناك ثقة للمواطن بإقتصاده.

ث- العمل على تشجيع المواطنين على استعمال العملة المحلية، أقله بنسبة 90 بالمئه من معاملاتها وليس بالعملات الأجنبية مما يساهم في زيادة الثقة بثبات بالعملة الوطنية (القوانين اللبنانية).

ج-تحديد صلاحيات ووضع أسس و قوانين تحدد العلاقة بين البنك المركزي و الدولة.